الأمم المتحدة
A/RES/64/222

Distr.: General
23 February 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/64/L.37*)]

٦٤/٢٢٢ - وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تحيط علما بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وباعتماد المؤتمر وثيقة نيروبي الختامية،

١ - **تعرب عن تقديرها العميق** لكينيا على استضافتها مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٢ - **تقرر** تأييد وثيقة نيروبي الختامية بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المرفقة بهذا القرار.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

المرفق

وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١ - نحن، رؤساء الوفود والممثلين السامين للحكومات، المجتمعين في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر الأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقود في عام ١٩٧٨ في بوينس آيرس والذي وضع خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(١)].

٢ - نسلم بهدف المؤتمر الرامي إلى تعزيز وزيادة تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونساهم في تحقيقه.

٣ - نشير إلى التزامنا بالتنفيذ التام لنتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي، ونجدد هذا الالتزام.

٤ - نلاحظ نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها مجموعة الـ ٧٧[(٢)] بشأن بلدان الجنوب والاجتماعات الأخرى المتصلة بتلك البلدان.

٥ - نسلم بالدور الذي تضطلع به حركة عدم الانحياز في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦ - نحيط علما بالعمليات والحوارات ذات الصلة المتعلقة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - منذ انعقاد مؤتمر بوينس أيرس، أضفت الدينامية الاقتصادية المتزايدة لبعض البلدان النامية في السنوات الأخيرة زخما أكبر على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بطرق منها مبادرات التكامل الإقليمي المتخذة في أنحاء العالم النامي كافة، تجلى في جملة أمور منها إنشاء أسواق إقليمية مشتركة واتحادات جمركية، وإقامة التعاون في المجالات السياسية والأطر المؤسسية والتنظيمية، وإنشاء شبكات للنقل والاتصالات بين الدول. وفي هذا الصدد، ندرك تضامن البلدان متوسطة الدخل مع البلدان النامية الأخرى من أجل دعم جهودها في مجال التنمية، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨ - في الوقت نفسه، نلاحظ على النحو الواجب أن العديد من البلدان النامية لا يزال يواجه تحديات إنمائية خطيرة وأن الكثير منها ليس على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) انظر A/55/74 و A/60/111.

٩ - نشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في مساعيها الفردية والجماعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

١٠ - نؤكد من جديد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية، في دعم التعاون فيما بين البلدان النامية وتعزيزه، مع التأكيد مجددا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته. ونؤكد من جديد القرار ٣٣/١٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أقر خطة عمل بوينس آيرس التي تشكل معلما رئيسيا في مسيرة تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١١ - نسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه المختلف وخصوصياته، ونؤكد من جديد رأينا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم في رفاهيتها الوطنية، واعتمادها على الذات وطنيا وجماعيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وإن ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددهما بلدان الجنوب، وأن يستمر الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها والاستقلالية والمساواة وعدم فرض الشروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة.

١٢ - نسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يأخذ أشكالا مختلفة لا تكف عن التطور، بما في ذلك تبادل المعارف والخبرات والتدريب ونقل التكنولوجيا والتعاون المالي والنقدي والمساهمات العينية.

١٣ - نسلم بضرورة تعزيز القدرة المحلية في البلدان النامية عن طريق دعم القدرات والمؤسسات والخبرات والموارد البشرية المحلية والنظم الوطنية، حيثما كان ذلك مناسبا، للإسهام في أولويات التنمية الوطنية، وذلك بناء على طلب البلدان النامية.

١٤ - نؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له.

١٥ - نسلم بقيمة الدعم المتزايد الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، في تحسين خبراتها وقدراتها الوطنية من خلال آليات التعاون الثلاثي، بما في ذلك الدعم المباشر أو ترتيبات تقاسم التكاليف والمشاريع المشتركة للبحوث والتنمية وبرامج التدريب في بلدان أخرى ودعم مراكز التعاون

فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال توفير المعرفة والخبرة والموارد اللازمة، بغية مساعدة البلدان النامية الأخرى، وفقا لأولويات واستراتيجيات تنميتها الوطنية.

١٦ - نرحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية من أجل زيادة الموارد المالية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيثما كان ذلك مناسبا، بما في ذلك ما هو لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٧ - نسلم بأن للبلدان النامية عادة وجهات نظر مشتركة إزاء استراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية عندما تواجه تحديات إنمائية متماثلة. لذلك يشكل التقارب في التجارب عاملا حفازا رئيسيا في تعزيز تنمية القدرات في البلدان النامية، ويعزز في هذا الصدد مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المهم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق إمكاناتها الإنمائية كاملة.

١٨ - نؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب، مستمد من الخبرات المشتركة والمشاعر المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها، ويسترشد، في جملة أمور، بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، دون فرض أي شروط. وينبغي ألا ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مساعدة إنمائية رسمية، بل هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن. وفي هذا الصدد، نقر بضرورة تعزيز فعالية التنمية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مواصلة تعزيز المساءلة والشفافية المتبادلتين فيما بينها، فضلا عن تنسيق مبادراتها مع مشاريع وبرامج التنمية الأخرى على أرض الواقع، وفقا لخطط وأولويات التنمية الوطنية. ونقر أيضا بأن تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقيم بهدف تحسين نوعيته، حسب الاقتضاء، بطريقة تركز على النتائج.

١٩ - يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب نهجا يتسم بتعدد أصحاب المصلحة يضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تسهم في مواجهة تحديات التنمية وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية.

٢٠ - ومن أجل تحقيق إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لمبادئ هذا التعاون وبلوغ الأهداف المتمثلة في دعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، وتحسين تبادل الخبرات والدراية الفنية فيما بين البلدان النامية، ومواجهة تحديات التنمية الخاصة بها وتعزيز أثر التعاون الدولي، فإننا:

(أ) نرحب بالإنجازات التي حققتها البلدان النامية في سبيل تشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وندعوها إلى مواصلة تكثيف جهودها في هذا الصدد؛

(ب) ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التعاون الثلاثي، بما يشمل تنمية القدرات؛

(ج) نشجع البلدان النامية على تطوير نظم تتولى هي زمامها من أجل تقييم نوعية وأثر برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحسين عملية جمع البيانات على المستوى الوطني لتعزيز التعاون في تطوير المنهجيات والإحصاءات لهذا الغرض، حسب الاقتضاء، واضعين في اعتبارنا المبادئ المحددة والخصائص الفريدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونشجع جميع الجهات الفاعلة على دعم المبادرات من أجل جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها ونشرها وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب البلدان النامية؛

(د) نشجع أيضا البلدان النامية على تعزيز آليات التنسيق الوطنية لديها، حسب الاقتضاء، لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال نشر النتائج وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وتكرار التجارب الناجحة، بطرق منها التبادل الطوعي للخبرات لما فيه فائدة البلدان النامية، ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛

(هـ) نسلم بأن الأزمات العالمية المترابطة، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية وأسعار الطاقة شديدة التقلب وأزمة الغذاء والفقر والتحديات التي يطرحها تغير المناخ، فضلا عن التحديات الأخرى، ومنها الأمراض المعدية وغير المعدية، تلغي بالفعل المكاسب التي تحققت في البلدان النامية وتستلزم بالتالي اتخاذ إجراءات على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى تعزيز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الإسهام في مواجهة هذه التحديات؛

(و) نؤكد على الحاجة إلى تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين ترتيبات التعاون التكنولوجي، مثل الاتحاد المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب. ونشدد أيضا على ضرورة أن نشجع، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، توسيع نطاق التطورات التكنولوجية لتشمل مثلا قدرات الإدارة التكنولوجية وشبكات المعلومات الموجهة نحو تلبية الطلب والتي تنطوي على مشاركة مستخدمي التكنولوجيا أو المنخرطين في عملية التنمية التكنولوجية وتطوير البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية؛

(ز) ندعو إلى تعزيز مختلف أشكال الحوار الأقاليمي وتبادل الخبرات فيما بين التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية لأغراض توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تحقيق التكامل بين مختلف نهج التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية؛

(ح) نسلم بمختلف المبادرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في كل من الميدان الاجتماعي (خاصة الصحة والتعليم) والاقتصادي والبيئي والتقني والسياسي[٣]؛

(ط) نسلم بالآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال البنية التحتية، بما في ذلك في ميدان الطاقة، القائمة على التضامن والتكامل، للتغلب على أوجه التباين فيما يتعلق بالحصول على موارد الطاقة؛

(ي) نسلم بأن الدعم الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار وغيرهما من المجالات يمكن أن يكون عاملا حفازا في تعزيز وتوطيد التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي، ونحيط علما بجولة ساو باولو للمفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية من أجل إعادة تنشيط الاتفاق

---

(٣) على سبيل المثال: مبادرتا ''عملية المعجزة'' و ''نعم، أستطيع القيام بذلك'' في كوبا؛ وبرامج الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا؛ وبرامج الصندوق المصري للتعاون الفني مع رابطة الدول المستقلة والبلدان الأوروبية الإسلامية والبلدان المستقلة حديثا؛ وبرنامج التعاون الأفقي للوكالة الشيلية للتعاون الدولي؛ والبرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي؛ والمشروع الهندي للشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا؛ ومصرف الجنوب؛ ومركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب؛ ومنظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والتقنية التابعة لجمهورية إيران الإسلامية؛ والبرنامج الباكستاني للمساعدة التقنية؛ واتفاق النفط الكاريبي (PetroCaribe) للتعاون في مجال الطاقة؛ وبرنامج التعاون مع أمريكا الوسطى؛ والصندوق المشترك للتعاون بين المكسيك وشيلي؛ ومبادرة ''استغلال موارد النفط والغاز: تبادل الخبرات والدروس المستفادة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب''؛ والصندوق القطري للجنوب من أجل تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية؛ والبرنامج الاستراتيجي البرازيلي في ميداني الأمن الغذائي والزراعة مع هايتي؛ والبرنامج الثلاثي المشترك بين البرازيل ومنظمة العمل الدولية لمكافحة عمل الأطفال؛ ومبادرة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة المتجددة والبديلة والتكنولوجيا النظيفة؛ وصندوق أوروغواي للتعاون الدولي؛ وصندوق التعاون المشترك بين المكسيك وأوروغواي؛ والبرنامج النيجيري لتوفير الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب؛ والصندوق الاستئماني النيجيري؛ وبرنامج الفيلق النيجيري للمعونة التقنية؛ والشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة؛ ومنتدى التعاون بين أفريقيا والصين؛ والشراكة الأفريقية الهندية؛ ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وصندوق مرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ والبرنامج الأيبيري الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والصندوق الأرجنتيني للتعاون الأفقي؛ والمشروع المشترك بين كينيا وأفريقيا واليابان لتعزيز الرياضيات والعلوم في التعليم الثانوي؛ واجتماع التعاون الإقليمي للوكالة اليابانية للتعاون الدولي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والمشروع المشترك بين البرازيل واليابان للتنمية الزراعية في موزامبيق.

وتعزيزه بصفة عامة، وتشجيع زيادة التجارة الأقاليمية، وتنويع أسواق التصدير وزيادة تدفقات الاستثمار فيما بينها.

٢١ - نحن نسلم بضرورة إعادة تنشيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولهذه الغاية فإننا:

(أ) نحث صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على اتخاذ تدابير محددة لإدماج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها من أجل مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها وبتوليها زمام الأمور بنفسها وتحت قيادتها، لتنمية القدرات لزيادة فوائد وآثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى أقصى حد من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) نهيب بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مواصلة تعزيز قدرات البلدان النامية على وضع وصياغة برامج التعاون في مجال التنمية، وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وإجراء أبحاث لتحديد المجالات التي سيكون فيها لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكبر الأثر، وندعو الوكالات المتخصصة إلى القيام بذلك؛

(ج) نهيب بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تواصل تركيز وتنسيق أنشطتها التنفيذية دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقا لخطط التنمية الوطنية وولاية كل منها، وتحقيق نتائج عملية، مع مراعاة خصائص العلاقات فيما بين بلدان الجنوب ونهجها؛

(د) نهيب باللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن ذلك، أن تضطلع بدور حفاز في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي تعزيز ما تقدمه للبلدان الواقعة في مناطقها من دعم في المجال التقني ومجالي السياسات العامة والبحوث؛

(هـ) نرحب بالمبادرات التي اتخذها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بأن تنشئ، ضمن ولاية كل منها، وحدات وبرامج عمل جديدة لدعم وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وكذلك اللجان الإقليمية أن تساعد البلدان النامية على إنشاء أو تعزيز مراكز الخبرة الرفيعة القائمة في بلدان الجنوب، ضمن مجالات اختصاص كل منها، وتعزيز التعاون الوثيق بين مراكز الخبرة الرفيعة هذه، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي بهدف زيادة تبادل المعارف والتواصل الشبكي فيما بين بلدان

الجنوب وبناء القدرات المتبادلة وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتحليل السياسات العامة والعمل المنسق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام المشترك؛

(و) نشجع هذه المؤسسات ومراكز الخبرة الرفيعة، وكذلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، على إقامة صلات أوثق فيما بينها، وذلك بدعم من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال أكاديميتها الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب؛

(ز) نؤكد مجددا ولاية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها كيانا مستقلا ومنسقا معنيا بتشجيع وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة؛

(ح) ندعو إلى التنفيذ الفعال لإطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء القادرة على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ هذا الإطار تنفيذا كاملا، على القيام بذلك؛

(ط) ندعو الأمين العام إلى أن يتخذ، بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدابير لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما أكدته الجمعية العامة من جديد في قراراتها ٥٨/٢٢٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢٠٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وذلك لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما من خلال تعبئة الموارد اللازمة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي؛

(ي) نؤكد من جديد أهمية المبادئ التوجيهية التي سبق وضعها لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تسيير وإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. لذلك فإننا ندعو إلى تنفيذها الكامل وندرك الحاجة إلى استمرار تحسينها، ولا سيما في تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن مواصلة تطوير الإطار المحدد للمبادئ التوجيهية التنفيذية لتيسير استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها؛

(ك) نؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحتاج إلى دعم كاف من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي، ونهيب بجميع منظمات الأمم المتحدة المعنية أن تنظر في زيادة ما تخصصه من موارد بشرية وتقنية ومالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسب مقتضى الحال؛

(ل) نسلم بالحاجة إلى تعبئة موارد كافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا السياق، ندعو جميع البلدان القادرة على المساهمة في دعم هذا التعاون إلى القيام بذلك، من خلال جهات من بينها صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، نشجع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على اتخاذ مبادرات إضافية من أجل تعبئة الموارد بغية اجتذاب المزيد من الموارد المالية والعينية، مع تجنب انتشار وتشتت ترتيبات التمويل في الوقت ذاته. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن أنشطة الوحدة الخاصة ستظل تمول من الموارد العادية، وندعو المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في اتخاذ التدابير الكفيلة بتخصيص الموارد الكافية للوحدة الخاصة.

٢٢ - نعرب عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية كينيا وشعبها على التنظيم الممتاز لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستضافته، وعلى ما لقيناه من كرم الضيافة في مدينة نيروبي.